

جُزْء

اسْمَاءُ الصِّمِّ

لِاثْبَات

تَحْرِيمِ غَيْسِلِ الْإِبْنِ كَسْلَامٍ

لَاذِي الْفَضْلِ

عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الصَّدِّيقُ

عَفِيَ عَنْهُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الأكرمين. وبعد فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا يقبض الله العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤسا جهالا فاستلوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا».

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، خلت البلاد من العلماء، وتصدر للفتوى من لا يحسنها، ولا يستحقها. وكثر بفتاويهم الجهل والضلال، وأوقعوا من استفتاهم أو سمع كلامهم في مخالفة أحكام الشريعة مخالفة صريحة قبيحة، لا يجوز السكوت عليها. وصدق عليهم قول الله تعالى :

(ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون).

وتلك الفتاوى الآثمة كثيرة، يعسر تتبعها، لكنني أفردت الكلام على اثنتين منها، لأنني سألت عنهما وألح على الطلبة وغيرهم في الكتابة عليهما، لعظم ضررهما، ولولا ذلك ما كتبت فيهما حرفاً، لأن الانصاف غير موجود، والاعتراف بالخطأ من المخطيء مفقود. وإلى الله المشتكى من ذهاب العلماء، ومن كثرة الجهل والاختلاف، وهو المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة الا بالله.

الفتاوى الأولى

شخص متزوج. وأراد أن يأخذ امرأة أخرى، وسأل: هل يجوز له أن يتزوج على امرأته بنت أختها؟

فأجابته بعض المتفهمين بالتجواز، واستدل بأن الله حرم الجمع بين الأختين فقط، وعلمت أن العمل بهذا شائع بين كثير من الناس يجمعون بين المرأة وخالتها. وهذا الفكاك باطل، لأنه حرام بالسنة المتواترة، وبالإجماع.

أما السنة فروى أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها وفي رواية لهم أيضا: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها.

وروى أحمد والبخاري والترمذي عن جابر، قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها.

وفي رواية: نهى أن تنكح المرأة على ابنة أخيها أو ابنة أختها.

زاد أبو هريرة في صحيح البخاري: فترى أي نعمت قد خلقة الله بها بتلك المنزلة، يعني أنه لا يجوز الجمع بين المرأة وخالها أيتها.

وللمحدث طرق عن علي عليه السلام وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو، وأنس وأبي سعيد الخدري وعائشة وأبي أمامة ومرة وأبي الدرداء وعطاء بن أسيد ومعد بن أبي وقاص وزينب امرأة ابن مسعود، قال الحافظ

ابن حجر في فتح الباري: وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة
واحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى والبخاري
والطبراني وابن حبان وغيرهم، ولو لا خشية التطويل، لأوردتها
مفصلة / هـ فالحديث متواتر،

وأما الاجماع، فقال الامام الشافعي: تحريم الجمع بين من
ذكر، هو قول من لقيته من المفتين، لا اختلاف بينهم في ذلك اهـ

وقال الترمذي بعد رواية الحديث: العمل على هذا عند عامة
أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافا أنه لا يحل للرجل أن يجمع
بين المرأة وعمتها أو خالتها، ولا أن تنكح المرأة على عمتها
أو خالتها اهـ.

وقال ابن المنذر: لست أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم، وإنما
قال بالجواز فرقة من الخوارج، وإذا ثبت الحكم بالسنة، واتفق
أهل العلم على القول به، لم يضر خلاف من خالفه اهـ.

قال الحافظ ابن حجر: وكذا نقل الاجماع ابن عبد البر
وابن حزم، والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان
البتي، واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة واستثنى
القرطبي الخوارج، وقال: ولا يعتمد بخلافهم، لأنهم مرقوا من الدين اهـ.

وقال القاضي عياض في شرح مسلم: وأجمع المسلمون على
الأخذ بهذا النهي الاطائفة من الخوارج لا يلتفت اليها اهـ وفي
صحيح مسلم: قال ابن شهاب: فنرى خالة أبيها وعمة أبيها بتلك
المنزلة، قال عياض: وهذا صحيح، لأن كلا منهما يطلق عليه عمه
وخالة وإن علون، ونقل في البحر الزخار القول بالجواز عن البتي

وبعض الخوارج الروافض.

فتبين من هذا اجماع السلف وأهل السنة وأصحاب المذاهب المتبوعة ومعهم الزيدية على المنع.

فمن عقد على امرأة وعمتها أو خالتها، فالعقد باطل لا يصح ولو عقد على أحدهما بعد الأخرى فالعقد الأخير باطل وكذلك لا يصح الجمع بين المرأة وعمة أبيها، أو خالة أبيها.

ومن جمع بينهما فهو زان، يجب عليه العقوبة، مع التفريق بينهما، والله أعلم.

الفتوى الأخرى، وهي فتوى آثمة أيضا، وقد راعى البلاء بها عند بعض العامة الذين لا يعرفون قبلا من دبير، يعتمد أحدهم إلى أمه حين تموت، فيغسلها بنفسه، ولا يدعوا امرأة تغسلها، وهذه بدعة لم يسبق لها مثيل، ولذلك سميتها: بدعة البدع، فإن البدع على كثرتها لم يكن فيها هذا النوع العجيب الذي لا يخطر على بال انسان!! ولا أدري المصلحة التي دعت إليها؟ إلا أن تكون تلك المصلحة عدم دفع آجرة الغاسلة!

وان في غسل الرجل لامراته خلافا بين العلماء، مع أنه يجوز له من كشف عورتها ما لا يجوز لابنها.

وقد ماتت بنت النبي صلى الله عليه وسلم في حياته فلم يغسلها، لكن دعا أم عطية التي تغسل النساء وعلمها كيفية غسلها، فغسلتها وهو خارج البيت.

وقال لها «إذا فرغت فأعلميني» فلما فرغت أعلمته فأعطاهما أزاره وأمرها أن تلف بنته فيه.

ففي الصحيحين وغيرهما عن أم عطية الانصارية رضي الله عنها قالت: دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين توفيت ابنته، فقال «اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخر كافورا أو شيئا من كافور فاذا فرغتن فأذنني» فلما فرغنا آذناه، أعطانا حقوه فقال «أشعرنها إياه» يعني الففنها به، قال الحافظ ابن حجر: وهو أصل في التبرك بأثار الصالحين اهـ والحق بكسر الحاء وفتحها وبسكون القاف الازار،

فالذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم، هو الواجب في حق من ماتت له امرأة ذات محرم منه كأمه أو بنته أو اخته، يدعى من يغسلها من النساء ويجهزنها، ولا يجوز أن يباشر غسلها بنفسه فاز فعل، كان عاصيا أثما عند الله تعالى، لأنه فعل حراما بالاجماع.

وهذه نصوص العلماء في الموضوع.

قال ابن قدامة في المغنى: فصل وليس لغير من ذكرنا من الرجال غسل أحد من النساء، ولا لأحد من النساء غسل غير من ذكر من الرجال، وإن كن ذات رحم محرم، وهذا قول أكثر أهل العلم، وقد روى عن أحمد أنه حكى له عن أبي قلابة غسل ابنته، فاستعظم ذلك ولم يعجبه وذلك أنها محرمة حال الحياة فلم يجز غسلها كالأجنبية وأخته من الرضاع فإن لم يوجد من يغسلها، فيقال مهنا: سألت أحمد عن الرجل يغسل أخته إذا لم يجد نساء؟ قال: لا، قلت: فكيف يصنع؟ قال: يغسلها وعليها ثيابها يصب الماء صبا، قلت: لأحمد: وكذلك كل ذات محرم تغسل وعليها ثيابها؟ قال:

نعم، وذلك لأنه لا يحل مسها.

والأولى أن تيمم كالأجنبية، وقال الحسن ومحمد ومالك والشافعي:
لا بأس بغسل ذات محرمه عند الضرورة.

وقال النووي في المجموع، بعد أن ذكر أن المرأة إذا ماتت وليس
لها زوج، يغسلها النساء وأولاهن ذوات محارمها كبنتها واختها:
فإن لم يكن نساء أصلاً، غسلها الأقرب فالأقرب من رجال المحارم
على ما سبق فيما إذا مات رجل فيقدم الأب ثم الجد ثم الابن على
الترتيب السابق. ثم قال:

فرع في مذاهبهم في غسل الرجل أمه وبنته وغيرهما من محارمه،
ذكرنا أن مذهبنا جوازه بشرطه السابق، يعني فقد النساء أصلاً،
وبه قال أبو قلابة والأوزاعي ومالك، ومنعه أبو حنيفة وأحمد،
دليلنا أنها كالرجل بالنسبة إليه في العورة والخلوة اه وفي فتح
القدير من كتب الحنفية: مانعه:

وإذا ماتت المرأة - ولا امرأة - فإن كان محرم من الرجال يممها
باليده، والأجنبي بالخرقة، ويفض بصره عن ذراعيها. وفي المدونة
الكبرى: قال مالك: إن ماتت المرأة مع رجال لا نساء معهم،
فإن كان فيهم ذو محرم منها، غسلها من فوق ثوب، ولا يفضي بيده
لجسدها، وإن لم يكن ذو محرم يمم وجهها ويديها إلى الكوعين اه.

وهذا في مختصر الشيخ خليل أيضاً، ونصه:

والمرأة أقرب امرأة ثم أجنبية ولف شعرها ولا يضر ثم محرم
فوق ثوب ثم يمسك لكوعيه اه.

وانظر شرح الزرقاني عليه

وفي أقرب المسالك وشرحه للعلامة الدردير: مانصه: فإن لم يكن للمرأة زوج ولا سيد فأقرب امرأة لها تغسلها فالأقرب لها، فتقدم البنت فالأم فأخت شقيقة الخ ثم بعد من ذكرت أجنبية ثم ان لم توجد أجنبية غسلها محرم ويستتر وجوبا جميع بدننها ولا يباشر جسدها بذلك بل بخرقة كثيفة يلفها الفاسل على يده ويدلك بها ثم اذا لم يوجد محرم يممت الميتة لكوعيتها لا لمرققيها اهـ.

وقال ابن رشد في بداية المجتهد:

وأما من يجوز أن يغسل الميت فانهم اتفقوا على أن الرجال يغسلون الرجال، والنساء يغسلن النساء، واختلفوا في المرأة تموت مع الرجال أو الرجل يموت مع النساء مالم يكونا زوجين، على ثلاثة أقوال: فقال قوم: يغسل كل واحد منهما صاحبه من فوق الثياب، وقال قوم: ييمم كل واحد منهما صاحبه، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء، وقال قوم: لا يغسل أحدهما صاحبه ولا ييممه، بل يدفن من غير غسل، وبه قال الليث بن سعد.

وسبب اختلافهم هو الترجيح بين تغليب النهي على الأمر أو الأمر على النهي، وذلك أن الغسل مأمور به، ونظر الرجل الى بدن المرأة، والمرأة الى بدن الرجل منهي عنه.

فمن غلب النهي تغليباً مطلقاً أعنى لم يقس الميت على الحي في كون طهارة التراب له بدلا من طهارة الماء عند تعذرهما، قال: لا يغسل واحد منها صاحبه ولا ييممه، ومن غلب الأمر على النهي، قال: يغسل كل واحد منها صاحبه، أعنى غلب الأمر

على النهي تغليباً مطلقاً، ومن ذهب إلى التيمم، فلأنه رأى أنه لا يلحق الأمر والنهي في ذلك تعارض، وذلك أن النظر إلى مواضع التيمم يجوز لكلا الصنفين، ولذلك رأى مالك أن ييمم الرجل المرأة في يديها ووجهها فقط، لكون ذلك منها ليس بمعورة، وأن ييمم المرأة الرجل إلى المرفقين، لأنه ليس في الرجل عورة إلا من الصرة إلى الركبة على مذهبه، فكان الضرورة التي نقلت الميت من الغسل إلى التيمم، عند من قال به هي تعارض الأمر والنهي، فكانه شبه هذه الضرورة بالضرورة التي يجوز معها للميت التيمم، وهو تشبيه فيه بعد، ولكن عليه الجمهور.

فأما مالك فاختلف قوله في هذه المسألة، مرة قال : ييمم كل واحد منهما صاحبه، قولاً مطلقاً، ومرة فرق في ذلك بين المحارم وغيرهم.

ومرة فرق في ذوى المحارم بين الرجال والنساء، فيتجمل عنه في ذوى المحارم ثلاثة أقوال

أشهرها : أنه يفصل كل واحد منهما صاحبه على الثياب،

والثاني : أنه لا يفصل أحدهما صاحبه، لكن ييممه، مثل قول الجمهور .

والثالث : الفرق بين الرجال والنساء، أعنى تفصل المرأة الرجل، ولا يفصل الرجل المرأة .

فسبب المنع أن كل واحد منهما لا يعمل له أن ينظر إلى موضع الغسل من صاحبه، كالأجانب سواء.

وسبب الإباحة : أنه موضع ضرورة، وهم أعذر في ذلك من الأجنبى، وسبب الفرق : أن نظر الرجال إلى النساء أغلظ من

نظر النساء الى الرجال، بدليل أن النساء حجب عن نظر الرجال ،
وام يحجب الرجال عن النساء اه وهو تحقيق نفيس .

الغلاصة

يتلخص مما بيناه ونقلناه :

أن غسل الرجل لامرأة ذات محرمه لا يجوز، بل هو حرام،
بلا خلاف.

وانما حصل الخلاف في حالة الضرورة، ومع ذلك لم يجز أحد من العلماء
أن يقضي الرجل بيده الى بدن ذات محرمه، أو ينظر اليها وهي
مجردة من الثياب، بل يغسلها بثيابها ويلف على يده خرقة
يملكها بها .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل؟

تتمة

أوجب الله الاستئذان على الأيوين والمحرار في قوله تعالى (واذا
بلغ الأطفال منكم العلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) .

أخرج ابن جرير عن زيد بن أسلم : أن رجلا سأل النبي صلى
الله عليه وسلم : استأذن على أمي؟ قال : «نعم اتعب أن تراها
عريانة» .

ودعي مالك في الموطأ وابن جرير والبيهقي في السنن عن عطاء
بن يسار : أن رجلا قال : يا رسول الله استأذن على أمي؟ قال «نعم»
قال : اني معها في البيت، قال «استأذن عليها» قال : اني خادمها
الاستأذن عليها كلما دخلت؟ قال : «اتعب أن تراها عريانة؟» قال :

لا قال «فاستأذن عليها» .

وروى ابن أبي شيبة والبخاري في الأدب المفرد والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه: أنه سئل أيستأذن الرجل على والدته؟ قال نعم أن لم تفعل رأيت منها ما تكره.

وروى ابن أبي حاتم عن سعيد بن المسيب قال: ليستأذن الرجل على والدته، فإنما نزلت (وإذا بلغ الأطفال منكُم العلم) في ذلك .

وروى ابن أبي شيبة وابن جرير والبيهقي في السنن عن ابن مسعود رضي الله عنه: أن رجلا سأل: أستاذن على أُمِّي؟ فقال: نعم ما على كل أحيانها تحب أن تراها.

وروى ابن أبي شيبة والبخاري في الأدب المفرد عن جابر رضي الله عنه قال: ليستأذن الرجل على والده وأمه وإن كانت عجوزا وأخيه وأخته وأبيه.

وروى سعيد بن منصور والبخاري في الأدب وغيرهما عن عطاء: أنه سأل ابن عباس رضي الله عنهما: أستاذن على أختي؟ قال: نعم، قلت: (إنها في حجري، واني أنفق عليها، وإنها معي في البيت) أستاذن عليها قال: نعم إن الله يقول (وإذا بلغ الأطفال منكُم العلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم).

فالأذن واجب على خلق الله أجمعين.

أفادت هذه الأحاديث والآثار، وجوب الاستئذان على الأم، لئلا يراها ولدها عريانة، وهذا مستحسن في عرف الناس وعاداتهم: أن يدخل الرجل على والدته وغيرها من معارفه

ومن في ثيابهن مستورات غير عاريات، وهو ادعى للمحشمة والوقار، فكيف يجوز للرجل أن يدخل على أمه وهي على المنسل عريانة؟ وهل هي تحب أن يراها كذلك؟ هي بالضرورة لا تحب ذلك ولا تقبله، فهو بعمله عاص لها ومخالف لرغبتها، وهذا نوع من العقوق.

بل لو لم يحرم الشرع غسل الرجل لأمه الميتة، كانت المروءة والكرامة تأييدان. وتستقيحان عمله؛ والامام الشافعي رضي الله عنه يقول: لو أعلم أن الماء البارد ينقص مروءتي، ما شربته، ذلك أن الرجل يعيش في المجتمع بمروءته وكرامته محترما مقدرًا، فإذا فقدهما فقد الاحترام والتقدير.

فأي مروءة وأي كرامة لمن يدخل على أمه وهي ميتة على المنسل عريانة، ويتطشى بيده إلى ثدييها وصدرها وفخذيها وفرجها وهو يفسلها؟؟ تالله أن من يقوم بهذا العمل الشائن لهو أشبه بالحيوان الأعجم الذي لا يدرك ولا يعقل، ويجب أن يعزر ويؤدب، لانتهاكه حرمة والدته، وامرأة الأب مثل الأم سواء، لأن الشرع حرم على الرجل النظر إلى بدن امرأة كان أبوه يستمتع بها، وجعل ذلك مقنا والعياذ بالله.

ملحوظة

أولئك الجهلة الذين يفسلون أمهاتهم، لا يلتزمون بحالة الضرورة التي نص عليها العلماء، وهي مفقودة، لكثرة النساء الفاسلات، لكنهم اتخذوا ذلك العمل القبيح ديدنا لهم وعادة، وتركوا حكم الدين وراهم ظهريًا، فماذا أعد الله لهم من آليم العذاب؟ إنه سبحانه المنفرد بعلم ذلك، والمجازي كل نفس بما كسبت هنالك